أثر منع الحجاب على واقع المرأة الإيرانية في عهد رضا شاه بهلوي (دراسة تاريخية)

م.د. إسراء عباس عبد
مديرية تربية النجف الاشرف

The impact of banning the veil on the reality of Iranian women during the reign of Reza Shah Pahlavi: a historical study

Dr. Israa Abbas Abdel
Najaf Education Directorate israaabas044@gmail.com

Abstract

The period of Reza Shah's rule (1925-1941 AD) witnessed cultural, administrative and social transformations. The issue of banning the veil was an attempt to remove people's religious ideas and fight their beliefs after giving an official character The ban on the veil by Reza Shah and then the support of government officials for women who appeared without the veil, which led to mockery of people's religious beliefs, and changes in the form and method of holding mourning ceremonies, especially in the month of Muharram, and therefore the issue of the veil entered as a tool in the political arena in Iran

The Shah wanted, through the modernization policy, to change Eastern customs and accept Western manners and customs, and to change Iranian Islamic culture. So, the issue of lifting the veil was taken into consideration, while taking into account that Iranian clothing should be in one style It is the way of the West, Reza Shah promised that there is a dress and a way for women to dress in Iran that will lead to changing the culture of society even; so the women's policy was reflected in reality, so it was decided that the status of women in Iran is no longer in harmony with social and cultural progress.

Keywords: Hijab, ban, women, religion, Iran

المخلص

شهدت المدة التي حكم فيها رضا شاه (١٩٢٥. ١٩٤١م) تحولات ثقافية وإدارية واجتماعية، فكانت مسألة منع الحجاب وهي محاولة لإزالة الأفكار الدينية للناس ومحاربة معتقداتهم بعد إضفاء الطابع الرسمي لمنع الحجاب من قبل رضا شاه ومن ثم دعم المسئولين الحكوميين للنساء الآتي يظهرن بدون حجاب، مما دفع الأمر السخرية من المعتقدات الدينية للناس، وإجراء تغييرات في شكل وطريقة إقامة مراسم العزاء لاسيما في شهر محرم الحرام، ولذا فإن مسألة الحجاب دخلت كأداة في المعترك السياسي في إيران.

فأراد الشاه من سياسة التحديث تغيير العادات الشرقية والقبول بآداب وعادات الغرب، وتغيير الثقافة الإسلامية الإيرانية، فكانت مسألة منع الحجاب، مع مراعاة أن تكون الملابس الإيرانية على طريقة واحدة هي الطريقة الغربية، وعدَّ رضا شاه أن نوعية الملابس وطريقة ارتداء النساء لها في إيران ستؤدي إلى تغيير ثقافة المجتمع الإيراني؛ لذا انعكست سياسته على واقع المرأة الإيرانية، لأنه اعتقد بأن وضع المرأة في إيران لم يعد منسجماً مع التقدم الاجتماعي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: الحجاب، منع، المرأة، الدين، ايران

المقدمة

شهدت المدة التي حكم فيها رضا شاه بهلوي (١٩٢٥–١٩٤١) تحولات جذرية في إيران على المستويات الثقافية والإدارية والاجتماعية، حيث جاءت هذه التغييرات كجزء من سياسة التحديث الشاملة التي تبناها. استلهم رضا شاه أفكاره بشكل كبير من النموذج التركي الذي قاده مصطفى كمال أتاتورك، معتبرًا أن تحديث المجتمع الإيراني يتطلب تحريره من القيود التقليدية والدينية، ومن أبرز هذه التحولات كانت قضية منع الحجاب، التي رأى فيها رضا شاه خطوة حاسمة نحو تطوير المجتمع ودفعه نحو الحداثة.

انعكست سياسات رضا شاه بشكل كبير على واقع المرأة الإيرانية، إذ رأى أن وضع المرأة في إيران لم يعد متوافقاً مع متطلبات التقدم الاجتماعي والثقافي، وكان يعتقد أن بقاء المرأة في وضعها التقليدي، الذي يحد من حريتها ويحصر دورها في جميع المجالات، يجعل نصف المجتمع الإيراني عاجزاً عن المساهمة في عملية التحديث والتنمية. لذلك، عدَّ تحرير المرأة من القيود الاجتماعية والدينية هو شرط أساسي لتقدم إيران كدولة حديثة. وقد كانت خطة رضا شاه لرفع الحجاب جزءاً من رؤية واسعة تهدف إلى تحويل إيران إلى دولة حديثة ومتطورة. وكان يؤمن بأن المرأة هي الركيزة الأساسية لأي تغيير جذري في المجتمع، وأن تحريرها يكون بمثابة دعامة لانطلاق عملية التحديث في جميع المجالات. وبحسب اعتقاده، فإن تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع يؤدي إلى تغيير جذري في الثقافة الإيرانية، مما يمكن البلاد من اللحاق بركب الحضارة الغربية.

كان منع الحجاب يمثل محاولة جريئة من قبل النظام البهلوي لإزالة الأفكار الدينية المتجذرة في المجتمع الإيراني، ومحاربة المعتقدات التي عدها رضا شاه عائقاً أمام التقدم الحضاري. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا القرار من خلال إصدار تشريعات تمنع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، ودعم المسؤولين الحكوميين للنساء اللواتي يظهرن في الأماكن العامة دون حجاب.

بل إن النظام ذهب إلى أبعد من ذلك بتشجيع النساء على ارتداء الملابس الغربية، كرمز للتحديث والانفتاح على الثقافة الغربية.

جاء اختيار عنوان البحث "**أثر منع الحجاب على واقع المرأة الإيرانية في عهد رضا شاه بهلوي دراسة تاريخية**" ليكون بمثابة مدخل لتحليل وفهم السياسات التي انتهجها رضا شاه بهلوي تجاه المرأة الإيرانية خلال مدة حكمه. يهدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة هذه السياسات، والتي تمثلت بشكل بارز في قرار منع الحجاب، وإلى الكشف عن الأهداف الحقيقية التي كانت وراء هذه الخطوة.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات جوهرية تتعلق بمدى صدق نوايا رضا شاه في تطوير المرأة الإيرانية وتحريرها من القيود الاجتماعية والدينية، أم أن هذه السياسة كانت مجرد أداة لخلق فجوة داخل المجتمع الإيراني، مما أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي التقليدي وإضعاف الهوية الدينية والثقافية للشعب الإيراني؟ كما تتساءل عن تأثير هذه السياسة على المجتمع الإيراني، وما إذا كانت قد خدمت مصالح استعمارية أو ساهمت في تعزيز النفوذ الغربي ونشر الثقافة الغربية في إيران على حساب الثقافة المحلية.

فضلاً عن ذلك، يهدف البحث إلى استكشاف موقف رجال الدين، الذين لعبوا دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام الإيراني، من سياسة منع الحجاب. فمن المعروف أن رجال الدين الشيعة في إيران كانوا يعتبرون الحجاب رمزاً للهوية الدينية والثقافية، وبالتالي فإن قرار منعه لم يكن مجرد تغيير في المظهر الخارجي، بل كان يعكس صراعاً أعمق بين التوجهات العلمانية التحديثية التي تبناها رضا شاه وبين القيم الدينية التقليدية التي كان رجال الدين يدافعون عنها.

يسعى البحث من خلال هذه الدراسة التاريخية إلى تحليل الآثار المترتبة على سياسة منع الحجاب على واقع المرأة الإيرانية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي. كما يهدف إلى فهم كيف أثرت هذه السياسة على العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين التوجهات التحديثية والقيم الدينية، وما إذا كانت قد حققت الأهداف التي أعلن عنها رضا شاه أم أنها أدت إلى نتائج عكسية، مثل تعميق الانقسامات الاجتماعية وزيادة مقاومة المجتمع للتغييرات التي فرضتها الدولة.

تألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث رئيسة، إذ تناول المبحث الأول بعنوان **(البدايات الأولى لمنع الحجاب وانعكاسها على واقع المرأة الإيرانية)**، الإجراءات الأولية التي اتخذها رضا شاه لفرض منع الحجاب في إيران. كما ناقش كيفية الترويج لحرية المرأة من خلال الصحافة،

حيث أصبحت هذه الفكرة أكثر وضوحاً تدريجياً. وأشار المبحث إلى أن كتاب الحداثة حاولوا إقناع المجتمع بأن الحداثة لا تتعارض مع الدين؛ وذلك عبر المنشورات التي دعمت إضفاء الطابع الرسمي على منع الحجاب.

تناول المبحث الثاني بعنوان **(اثر سياسة التحديث على مسألة خلع الحجاب في إيران)**، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي رافقت سياسة التحديث، وكيف انعكست هذه التغيرات على واقع المرأة الإيرانية. أما المبحث الثالث، الذي جاء بعنوان "**دور رجال الدين في مسألة منع الحجاب في إيران**"، فقد سلط الضوء على موقف رجال الدين الرافض لقرار الشاه بمنع الحجاب، ودورهم في مقاومة هذه السياسة. وختم البحث بأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة .

المبحث الأول: البدايات الأولى لمنع الحجاب وانعكاسها على واقع المرأة الإيرانية

بدأت معظم التغييرات في ملابس النساء الإيرانيات في نهاية القرن التاسع عشر مع قيام أسرة قاجار[١]، حيث مرت هذه التغييرات بمراحل متعددة عبر فترات زمنية مختلفة، في عهد فتح علي شاه[٢]، شهدت أزياء النساء تحولاً ملحوظاً، حيث استبدلت النساء القمصان الطويلة بأخرى قصيرة، وبدأت بعض النساء في ارتداء تاج على الرأس، تقليداً للملوك الساسانيين، كرمز للجمال والفخامة. كما ظهرت موضة القبعات الصغيرة المصنوعة من المخمل والمطرزة يدوياً بخيوط الذهب والفضة، والتي أضافت لمسة من الأناقة إلى الزي التقليدي. إلى جانب ذلك، كانت النساء يرتدين خماراً أبيضاً مطرزاً حول العينين، يصل طوله حتى الركبتين، ويربط حول الجبهة بطريقة مميزة. هذا الزي، الذي جمع بين البساطة والأناقة، استمر حتى المدة الثانية من حكم أسرة قاجار[٣]، وهي فترة ناصر الدين شاه[٤]، حيث ظل محافظاً على مكانته كجزء من الهوية الثقافية والاجتماعية للنساء الإيرانيات في تلك الحقبة.

سافر ناصر الدين شاه إلى روسيا، وخلال زيارته للمعالم السياحية في موسكو، لفتت ملابس راقصات الباليه انتباهه، فأعجب بها. وعند عودته إلى إيران، أمر نساء الحريم بارتداء هذا الطراز الجديد من الملابس، مما مثل نقطة تحول في تاريخ الأزياء الإيرانية وبداية لتقليد الأزياء الأجنبية. ومع نهاية عهده، بدأت النساء تهتم بهذا الزي وأدخلن عليه تعديلات جديدة لارتدائه خارج المنزل. استمر هذا التطور حتى مدة الدستورية الثانية[٥]، حيث أصبح للنساء نوعان من الملابس: نوع للداخل وآخر للخارج. فالملابس الداخلية كانت قصيرة وضيقة، مصنوعة من أقمشة رقيقة وناعمة ذات أكمام طويلة، مع أزرار صغيرة تُغلق الحافة الأمامية. وكانت تُلبس فوق القميص بلوزة صغيرة تسمى "خالق"، مزينة بأزرار أمامية غالبًا ما تكون مفتوحة لإظهار الجواهر والحلي تحتها.

أما المعطف فكان يُصنع من الكشمير أو المخمل، وفي الشتاء تُضاف سترة مزركشة بجلد فاخر، مع جوارب طويلة وضيقة تشبه تلك التي ترتديها راقصات الباليه. كما كانت الشابات يرتدين تنانير فوق الركبة، بينما تطول التنانير مع تقدم العمر. أما الملابس الخارجية، فكانت المرأة ترتدي الشادور والحجاب في الشوارع، مصنوعين من أقمشة ذات مربعات صغيرة وألوان مميزة، خاصة الأزرق والبني، مما يعكس ذوقًا أنيقًا وجميلاً[٦].

من الجدير بالذكر أن التغيير بدأ بشكل ملحوظ بين العائلات ذات المعتقدات الدينية الضعيفة، حيث قامت بتعديل أسلوب ملابسها في المناسبات الخاصة والحفلات، وتخلت بعض النساء عن ارتداء الحجاب. وقد تأثرت فئات مختلفة من المجتمع برغبتها في تقليد نمط الحياة الأوروبي المزدهر والمتحضر، مما دفع العديد من الإيرانيات إلى تغيير أنماط ملابسهن، معتمدات بشكل كبير على الأزياء الأوروبية التي شملت أيضًا استخدام الإكسسوارات والزخارف. فضلاً عن ذلك، تم تعيين العديد من المؤيدين للأفكار الغربية في مناصب حكومية رفيعة[٧] خلال مدة حكم رضا شاه[٨].

بعد أن تم إرساء أسس تغيير الملابس كزي وطني، بدأت الصحف والمجلات في الترويج لهذا التغيير من خلال الإعلانات، التي وصلت إلى ذروتها وكثافتها في عام (١٣٠٧ش/١٩٢٨م)، وقد ظهرت هذه الإعلانات كعناوين بارزة في العديد من الصحف، منها صحيفة المعلومات في العدد (٥٦٨) الصادر بتاريخ (٨شهريور١٣٠٧/٣٠آب١٩٢٨م)، والعدد (٥٧٨) الصادر في (٢١شهريور١٣٠٧/١٢ايلول١٩٢٨م)، والعدد (٥٩١) المؤرخ في (٥مهر١٣٠٧/٢٧أيلول١٩٢٨م)، والعدد (٥٩٣) الصادر في(٨مهر ١٣٠٧ /٣٠أيلول١٩٢٨م)، فضلاً عن العدد (٥٩٩) بتاريخ (١٥مهر١٣٠٧/٧تشرين الأول١٩٢٨م) [٩].

بناءً على ذلك، توفرت الظروف الملائمة للنظام الحاكم لتنفيذ خطة منع الحجاب. وكان تيمور طاش[١٠]، وزير بلاط رضا شاه والمقرب منه، من أبرز المؤيدين لهذه الفكرة. وقد برزت ابنته كأول امرأة تظهر في الأماكن العامة دون حجاب، مرتديةً الملابس الأوروبية في وقت لم تكن مثل هذه المظاهر معتادة في طهران[١١]. كما أن تصرفات بعض الشخصيات المرافقة، مثل أمان الله خان وزوجته ثريا، فضلاً عن ذلك ظهور عدد من النساء الأفغانيات بحجاب غير لائق في الأماكن الترفيهية والسياحية في إيران، ساهمت في تعزيز هذه السياسة. إلى جانب ذلك، أثارت رحلة العائلة المالكة إلى مدينة قم عام (١٣٠٧ش/ ١٩٢٨م) احتجاجات واسعة من قبل العلماء[١٢].

قرر مجلس الوزراء خلال اجتماعه في (٣اردیبهشت ١٣٠٧ش/٢٣نيسان ١٩٢٨م) بموجب المادة الثانية، إلزام الجميع بتنفيذ قرار المادة الأولى المتعلقة باللباس الموحد، المعروف باسم "اللباس البهلوي". يتكون هذا الزي من قبعة بهلوية، وملابس قصيرة مع صدرية ذات ياقة طويلة، وسراويل طويلة، بالإضافة إلى ربط الشال. ونصت المادة الثالثة على أن الملابس الخارجية لسكان المدن يجب أن تشمل معاطف للحماية من البرد. أما المادة الرابعة، فقد أوضحت أن القبعة البهلوية يجب أن تكون موحدة وخالية من أي علامات مميزة، مع ضرورة صناعتها من مواد ملونة. وفيما يتعلق بالمادة الخامسة، فقد منحت السائقين والميكانيكيين والحدادين والصيادين حرية ارتداء القبعات الخاصة بهم أثناء العمل. كما أتاحت المادة السابعة للعمال ارتداء القمصان الطويلة أو تعليق المآزر خلال تأدية مهامهم. وأخيرًا، نصت المادة العشرون على أن يتم جمع الأموال من الجهات المختصة وتسليمها إلى بلدية كل منطقة، لتوفير الملابس الموحدة لفقراء تلك المنطقة، مما يعكس حرص الحكومة على تنفيذ هذه السياسة بشكل شامل وعادل[١٣].

وفقًا للوثيقة رقم (٢) المؤرخة في (٩ أسفند ١٣٠٧ش/٢٨شباط١٩٢٩م)، نصت المادة (١) على إقرار قانون موحد بشأن الزي الرسمي من قبل مجلس الأمة، والذي وقعه رئيس المجلس. أكدت هذه المادة على ضرورة ارتداء جميع المواطنين الذكور في إيران للزي الموحد، كما ألزمت جميع الموظفين الحكوميين والإداريين بارتداء الملابس الخاصة بالعمل الحكومي. ومع ذلك، فقد استثنى هذا القانون ست فئات من الالتزام بهذا الزي الموحد، وذلك بموجب المادة رقم (٢) من القانون المذكور. هذه الفئات تشمل: المجتهدون المعتمدون من قبل المراجع الإسلامية المقلَّدة الذين يعملون في الشؤون الروحانية، والسلطات الشرعية في القرى والأرياف، والمحدثون الذين يحملون إجازة رواية من اثنين من المجتهدين المعتمدين، والطلاب الذين يدرسون الفقه والأصول، ومعلمو الفقه والمبادئ، بالإضافة إلى رجال الدين الإيرانيين غير المسلمين. أما بموجب المادة رقم (٣) من القانون نفسه، فقد تم تحديد عقوبة للمخالفين لأحكام هذا القانون، حيث يعاقب المخالفون بغرامة مالية تتراوح بين تومان واحد وخمسة تومانات، أو بالحبس لمدة تتراوح بين يوم واحد وسبعة أيام[١٤].

الخطوة الأولى التي تم اتخاذها بشكل رسمي نحو تطبيق قانون منع الحجاب في إيران كانت تتمثل في إنشاء مركز عُرف باسم "**مركز المرأة**". جاء تشكيل هذا المركز بناءً على اقتراح من رضا شاه وبعد مشاورات مع الوزراء، حيث تم تشكيل مجموعة من النساء المتعلمات لتأسيس رابطة نسائية. تألف هذا المركز بشكل رئيسي من نساء ينتمين إلى طبقة النبلاء وعائلات كانت على دراية بالوضع الاجتماعي والثقافي في الدول الأوروبية[١٥].

إن الهدف الرئيسي من إنشاء هذا المركز كان نشر الثقافة والقيم الغربية في المجتمع الإيراني، وهو ما ترك آثاراً سلبية على المجتمع، حيث أدى إلى تغييرات ثقافية واجتماعية غير متوافقة مع التقاليد والقيم المحلية. ومع ذلك، وبسبب انتماء المركز إلى فئات محدودة من سكان المدن المزدهرة والمتحضرة، فإن تأثيره لم يكن واسع النطاق، ولم يترك آثاراً جوهرية أو عميقة على المجتمع الإيراني بشكل عام. وبالتالي، ظل تأثيره محصوراً في نطاق ضيق دون أن يصل إلى شرائح المجتمع الأوسع(١٦).

كان لمعلمي المدارس دور بارز في تطبيق سياسة منع الحجاب، حيث تقرر بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم إبلاغ جميع المدارس بإلزام الطالبات بالحضور إلى المدرسة دون حجاب، ومنع دخول الفتيات المحجبات إلى المدارس. كما أُجبرت المعلمات وموظفات المدارس على الحضور إلى العمل بشعر مكشوف وملابس على الطراز الأوروبي، مع تهديدهن بالفصل في حال عدم الامتثال. فضلاً عن ذلك، تقرر دمج الفتيات والفتيان في نفس المدارس وإلزامهم بارتداء سراويل قصيرة لتقليد الطلاب الأوروبيين(١٧).

أُقيم حفل في إحدى مدارس شيراز خلال العام الدراسي (١٣١٢.١٣١٣ش . ١٩٣٣.١٩٣٤م) بحضور وزير التربية والتعليم علي أصغر حكمت. وفي نهاية الحفل، وبعد كلمات مدير المدرسة والوزير، صعدت بعض الفتيات الصغيرات إلى المسرح وقمن بخلع حجابهن وتزيين شعرهن. هذا المشهد أثار استياء الحاضرين، الذين اعتبروه تصرفاً غير لائق ومخالفاً للتقاليد. أدى هذا التغيير إلى ردود فعل قوية، لاسيما من الأسر المحافظة التي رأت في ذلك انتهاكاً لمعتقداتها، مما دفع بعضها إلى سحب بناتها من المدارس كحل لمواجهة هذه السياسة(١٨).

شهدت حياة السكان تغيرات مهمة بعد إعلان الدستور وحتى عام (١٣١٤ش/١٩٣٥م)، نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية وظهور حركة المصلحين الاجتماعيين، إلى جانب انتشار واسع للصحافة، حيث نُشرت مقالات عديدة تناقش واقع المرأة ودورها في المجتمع. كما ساهم الشعراء والكتاب في الدفاع عن حقوق المرأة، ودعوا إلى محاربة العادات والتقاليد التي كانت تقيد المرأة وتجعلها حبيسة المنزل؛ نتيجة لهذه التغيرات، شجعت بعض النساء على الاهتمام بمظهرهن وارتداء الملابس الأنيقة، خاصة مع انتشار التأثيرات الأوروبية في المجتمع الإيراني. فقد وصل عدد من الخياطين والمصممين الفرنسيين إلى طهران، مما ساهم في ظهور اهتمام متزايد بالأزياء الأوروبية. كما برزت طبقة اجتماعية مزدهرة تميل إلى تبني الحضارة والقيم الغربية، مما أدى إلى تغييرات واضحة في أنماط الحياة والملابس بين فئات المجتمع(١٩).

لذلك، فإن قضية منع الحجاب بدأت تظهر منذ مطلع القرن العشرين، بالتزامن مع انتشار الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية بعد الثورة الدستورية. وقد تبنى هذه القضية الأدباء والشعراء والصحفيون والسياسيون، الذين دعوا إلى تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة. ورد في مذكرات (محمود جم) أن رضا شاه استدعاه في اليوم الأول لتسلمه منصبه وقال له: **"كيف يمكننا التخلص من التشادر والجلباب؟ هذا الموضوع يشغل تفكيري منذ سنتين، منذ أن زرت تركيا ورأيت نساءها قد تخلصن من الحجاب، وهن يعملن جنباً إلى جنب مع الرجال. أبقى مستاءً طالما أن النساء يرتدين التشادر، فالعباءة والجلباب عدوٌّ لتقدم الناس ورقيّهم"**[٢٠].

بدأت الحكومة الإيرانية في اتخاذ إجراءات جديدة لتسريع تنفيذ خطة منع الحجاب، معتمدة في ذلك على الطبقات الفقيرة في المجتمع، لاسيما موظفي الخدمة المدنية، ونظراً لأن هذه الفئة كانت تحت الإشراف المباشر للحكومة من الناحية الاقتصادية ولم تكن تتمتع بالاستقلال المالي، فقد اضطرت إلى تنفيذ الأوامر الحكومية دون تردد. بعد صدور القرار، تم إرسال أوامر سرية إلى جميع الولايات والمحافظات تلزمها بتنفيذ برنامج منع الحجاب؛ كما طُلب من جميع الموظفين أخذ زمام المبادرة في هذا الأمر، والمشاركة مع أزواجهم في الاحتفالات التي تنظمها المكاتب الحكومية. وكان حضور الموظفين في الاجتماعات الرسمية إلزامياً برفقة زوجاتهم وبناتهم، مع ضرورة ارتداء ملابس على الطراز الأوروبي. وفي حال رفض الامتثال لهذه الأوامر، كانت الحكومة تفرض عقوبات على المخالفين[٢١].

أُقيم احتفال في شيراز في (فروردين ١٣١٤ش/ نيسان١٩٣٥م) بأمر من الشاه وبالتعاون مع وزير التربية والتعليم علي أصغر حكمت. بعد تلاوة القرآن، قدمت الفتيات عروضاً جمبازية أمام الحضور[٢٢]، مما أثار غضب العلماء الحاضرين، ومن بينهم محمد علي حكيم وميرزا صدر الدين محلاتي. أرسل الاثنان برقية إلى الشاه رضا بهلوي يعبران فيها عن احتجاجهما على إقامة الحفل، لكن الشاه رفض الاعتراض، مما دفعهما إلى مغادرة الحفل. في الوقت نفسه، تم اعتقال ونفي سيد حسام فال أسيري، أحد رجال الدين البارزين في شيراز، بسبب خطاباته التي انتقدت تصرفات الشاه، حيث اعتبر الشاه أن رجال الدين يمثلون أكبر عائق أمام تحقيق أهدافه[٢٣].

أُطلق اسم "يوم حرية المرأة وكشف الحجاب" في (١٧كانون الأول١٩٣٥م/ ٢٥آذر ١٣١٤ش)، بدأت الحكومة بتنفيذ خططها بشكل علني من خلال إقامة حفل لتوزيع الشهادات على خريجات الجامعات بحضور الشاه وزوجته تاج الملوك وابنته شمس. ووصفت الصحافة تصرفات الشاه بأنها

"تحفة تاريخية عظيمة"، بينما سخرت من الحجاب ووصفته بـ"**الكفن الأسود**"، مما يعكس الانقسام الحاد في المجتمع بين مؤيدي ومعارضي هذه السياسة(٢٤).

استمر الترويج لحرية المرأة في الصحافة بشكل متزايد، وأصبح أكثر وضوحاً مع مرور الوقت. حاول كتاب الحداثة إقناع المجتمع بأن الحداثة لا تتعارض مع الدين، وذلك من خلال المنشورات التي تدعم سياسة منع الحجاب. كما استخدموا المسرح والسينما كأدوات للترويج لهذه الأفكار، وفي (١٧ تير ماه ١٣٠٥ش /٩تموز ١٩٢٦) وبدعوة من المجتمع النسوي، تم عرض مسرحية بعنوان "الحضارة الجديدة"، تحت ذريعة تعزيز التعليم وتوسيع الفكر وتحسين الأخلاق. كان الهدف من هذه الشعارات تسويق فكرة تطبيع وجود المرأة في التجمعات العامة، وتغيير معتقداتها التقليدية، وتشجيعها على التخلي عن الحجاب(٢٥).

وفقاً للوثيقة المرقمة (١٦٢٣) الصادرة عن ديوان مجلس الوزراء، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ سياسة منع الحجاب. وأشارت الوزارة المختصة إلى أن مدينة قم تختلف عن المدن الأخرى في هذا الصدد، مما يتطلب البدء بتنفيذ الأمر فيها بحذر وعزم. أدى ذلك إلى تقديم بعض المعلمات لاستقالتهن، كما قام العديد من الأهالي بسحب بناتهم من المدارس بسبب أخبار منع الحجاب. بناءً على ذلك، عُقد اجتماع في إدارة التعليم بحضور ستة معلمين ورئيس إدارة المدينة ورئيس التعليم، حيث تم التأكيد على ضرورة نشر الخبر خلال يومين أو ثلاثة أيام، مع دعوة ما لا يقل عن مائة امرأة لحضور الاجتماع(٢٦).

وفقاً لقرار وزارة الخارجية، تم التأكيد على ضرورة تدريب وتعليم المرأة لمساعدتها على الإبداع والتميز في مختلف المجالات. كما أصدر رئيس الوزراء قراراً يلزم الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير وسائل التعليم المناسبة في المدارس، بما في ذلك الأنشطة الرياضية والغنائية للفتيات. فضلاً عن ذلك، طُلب من الدعاة والقادة المحليين شرح أهداف هذه السياسة للشعب، مع التأكيد على أنها لا تتعارض مع الدين. ومع ذلك، فقد نص القرار على أنه في حال اعتراض أي امرأة على سياسة منع الحجاب، يتم القبض عليها فوراً ومعاقبتها من قبل الشرطة(٢٧).

وفي هذا السياق، نقل شاهد عيان قصة مؤلمة تصف أحداثاً وقعت في شارع ناصر خسرو، حيث قال: "**كنت أمر ظهراً في الشارع عندما رأيت شرطياً يمسك بخيمة (عباءة) امرأة بقوة محاولاً تمزيقها. قامت المرأة بإمساك خيمتها بكلتا يديها لمنع الشرطي من نزعها، لكن الشرطي، الذي بدا غير مكترث بالقيم الدينية، قام بلكمها وركل بطنها بعنف. استمر الضرب حتى سقطت المرأة على الأرض، ليتبين لاحقاً أنها أجهضت طفلها نتيجة الاعتداء**"(٢٨).

لذا فإن هذه الحادثة تعكس مدى العنف الذي تم استخدامه لفرض سياسة منع الحجاب، وكيف أن هذه الإجراءات كانت تتعارض مع قيم ومعتقدات جزء كبير من المجتمع، مما أدى إلى نتائج مأساوية في بعض الحالات. كما تُظهر القصة كيف أن تطبيق هذه السياسة كان يتم بقسوة، دون مراعاة للعواقب الإنسانية أو الاجتماعية.

المبحث الثاني: اثر سياسة التحديث على مسألة منع الحجاب في إيران

تولى رضا شاه بهلوي الحكم في إيران خلال المدة الزمنية الممتدة بين (١٣٠٣.١٣٢٠ش/ ١٩٢٥. ١٩٤١م) وهي مرحلة تاريخية حاسمة شهدت تحولات جذرية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. تماشياً مع رؤية الشاه الطموحة لبناء دولة حديثة وقوية، لذا أطلق برنامجاً تحديثياً شاملاً يهدف إلى تحقيق إصلاحات واسعة النطاق، تعكس تطلعاته لتحديث إيران وجعلها دولة قادرة على مواكبة التطورات العالمية[٢٩].

بدأ رضا شاه بتنفيذ تغييرات جذرية في إيران بعد تتويجه رسمياً شاهاً في (٤اردیبهشت ١٣٠٥ش الموافق ٢٥ نيسان ١٩٢٦م)، حيث كان أهم إجراء قام به هو الشروع في عملية تحديث شاملة طالت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٣٠]. كان رضا شاه يؤمن بأن تحقيق التقدم يتطلب إقامة دولة مركزية قوية تتحمل مسؤولية قيادة التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، مما استلزم اتخاذ خطوات جريئة لإعادة هيكلة المجتمع وتحديث بنيته التحتية[٣١].

في خطاباته العامة، كان رضا شاه يشيد بالتطور السريع الذي شهدته تركيا، مؤكداً على أهمية تحرير المرأة وإزالة الحجاب كخطوة أساسية نحو التقدم. وعند مقارنته بين إيران وتركيا، كان يخلص إلى أن إيران، مثل جارتها التركية، يجب أن تمنح المرأة حريتها الكاملة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي المساهمة في تنمية البلاد وازدهارها[٣٢].

تأثر رضا شاه بهلوي بشكل كبير بالحداثة والتطور الذي شهدته تركيا تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، حيث تجلى هذا التأثير خلال زيارته لتركيا في (١٢خرداد١٣١٣ش الموافق٢حزيران ١٩٣٤م) والتي استمرت شهراً كاملاً[٣٣]. بعد عودته من تركيا، سعى رضا شاه إلى تطبيق العادات والتقاليد الغربية في إيران، وتبنى سياسة إرسال أعداد متزايدة من الطلبة، سواء الذكور أو الإناث، لإكمال دراستهم في الدول الغربية. كان الهدف من هذه الخطوة اكتساب الخبرات الغربية ونقلها إلى إيران لدفع عملية التحديث فيها[٣٤].

أسهمت الزيارة الرسمية لرضا شاه بهلوي إلى تركيا في تعزيز توجهاته نحو التغييرات الاجتماعية والثقافية في إيران، لاسيما فيما يتعلق بموقفه من قضية الحجاب ودعمه لحقوق المرأة[٣٥]. بعد عودته، بدأ في تنفيذ إصلاحات واسعة، حيث كان وزير الثقافة ورئيس جامعة طهران، علي أصغر حكمت، أول من نفذ أوامر الشاه لذا قام بإعداد برنامج خاص يهدف إلى منع الحجاب تدريجياً، تضمن إنشاء مراكز نسوية، وتنظيم فعاليات وخطابات عامة بمشاركة الطالبات إلى جانب الطلبة الذكور، ونشر مقالات نثرية وشعرية في الصحف تنتقد ارتداء الحجاب، وجعل المدارس الابتدائية مختلطة حتى الصف الرابع[٣٦]. كما شجع الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى على الظهور مع زوجاتهم في المناسبات العامة، إلى أن صدر المرسوم الرسمي بمنع الحجاب في(فروردين ١٣١٤ش/نيسان ١٩٣٥م)[٣٧].

أصدر رضا شاه بهلوي في عام (١٣١٧ش/ ١٩٣٨م) أمراً بجعل الزي الموحد إلزامياً للرجال تحت مسمى "ثورة الملابس"[٣٨]. وقد رأى البعض أن قضية تغيير الحجاب مجرد تغيير بسيط وسطحي، إلا أن الأمر كان يحمل في طياته اختلافات عميقة. وقد أشار مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" إلى هذا الأمر بقوله: "قوانين الطبيعة تفرض على المرأة أن تكون محتشمة؛ لأن الإنسان خُلق متهوراً، بينما تتمتع المرأة بقدر أكبر من السيطرة على النفس. لذلك، يمكن أن يزول الخلاف بين الجنسين من خلال الحجاب. وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإن جميع أمم العالم ترى أن على المرأة أن تتحلى بالحياء والحجاب." [٣٩]

كان للتغيير في نمط الملابس وإلغاء الحجاب تأثير اقتصادي واضح وملموس على المجتمع، حيث ترتب على ذلك تحولات كبيرة في أنماط الاستهلاك والإنتاج. فقد أصبح من الضروري اعتماد ملابس جديدة تتوافق مع الموضة الغربية، مما استلزم استخدام مستحضرات التجميل والحلي التي تتناسب مع هذه الملابس. هذا التحول أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الغربية، مما اضطر الدولة إلى استيرادها بكميات كبيرة، وهو ما شكل ضغطًا على الاقتصاد المحلي. في المقابل، حاولت الدولة تعويض هذا الاعتماد على الواردات من خلال إنشاء صناعات محلية جديدة، مثل ورش النسيج ومصانع الشالات، بهدف توفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة. ومع ذلك، فإن هذه الصناعات الناشئة لم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد بشكل كافٍ، لاسيما في ظل محدودية الإمكانيات التكنولوجية والخبرات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية[٤٠].

نتيجة لهذه التغيرات، بدأت تظهر معاناة اقتصادية لدى شرائح كبيرة من السكان، حيث ارتفعت تكاليف الملابس الجديدة بشكل كبير، لاسيما أن معظم الأقمشة كانت مستوردة وبأسعار مرتفعة. هذا الارتفاع في الأسعار جعل من الصعب على أفراد الطبقة الدنيا، الذين يعانون أصلاً من محدودية الدخل، تأمين ملابس جديدة بسهولة. بل إن بعض الأسر لم تتمكن من شراء حتى القطع الأساسية من الملابس في مدة زمنية قصيرة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة الطبقية وزيادة الضغوط الاقتصادية على الفقراء[٤١].

لذا يمكن القول أن تغيير نمط الملابس وكشف الحجاب أدى إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، حيث أصبحت الموضة الغربية معيارًا جديدًا، مما تطلب استيراد المنتجات الأجنبية باهظة الثمن، في حين أن الصناعات المحلية لم تستطع مواكبة هذا الطلب بشكل كافٍ. هذا الوضع أدى إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية للطبقات الفقيرة، التي وجدت نفسها عاجزة عن تلبية متطلبات الموضة الجديدة بسبب ارتفاع الأسعار واعتماد الاقتصاد على الواردات.

كان لتغيير نمط الملابس ومنع الحجاب في إيران نتائج اجتماعية عميقة ومتعددة الأبعاد، أثرت بشكل كبير على تماسك المجتمع الإيراني وخلخلت العلاقات بين أفراده. من أبرز هذه النتائج خلق فجوة اجتماعية واسعة بين شرائح المجتمع المختلفة، إذ بدأ الرجال الذين تبنوا الملابس الغربية الحديثة، والنساء اللاتي خلعن الحجاب والنقاب، يشكلون نمطًا حياتيًا جديدًا يختلف جذريًا عن القيم والتقاليد التي كان يتمسك بها الجيل السابق. هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في المظهر الخارجي، بل كان انعكاسًا لصراع أعمق بين الحداثة والتقليد. فقد بدأ هؤلاء الأفراد، الذين تبنوا الأنماط الغربية، ينظرون إلى الجيل السابق على أنه "متخلف" أو "غير متحضر"، مما أدى إلى بناء جدار نفسي وثقافي بين الأجيال. هذا الانقسام لم يقتصر على الجانب الثقافي فحسب، بل امتد ليشمل العلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث ازدادت التوترات بين الآباء والأبناء، وبين الأزواج والزوجات، نتيجة لاختلاف القيم والتصورات حول الهوية والانتماء[٤٢].

إلى جانب ذلك، كان التغيير تأثير كبير على وضع المرأة في المجتمع الإيراني. فمع خلع الحجاب والنقاب، بدأت العديد من النساء يشعرن بحرية أكبر في التعبير عن أنفسهن، لكن هذه الحرية جاءت بتكلفة اجتماعية عالية. فقد أدى التغيير إلى تفكك العديد من الأسر، حيث انفصلت أكثر من اثنتي عشرة ألف امرأة إيرانية عن أزواجهن، وخرجن إلى الشوارع في طهران بمفردهن، في خطوة تعكس رفضهن للقيود التقليدية التي كانت تفرض عليهن. هذه الظاهرة لم تكن مجرد

تمرد على الحجاب، بل كانت تعبيرًا عن رغبة في التحرر من الأدوار التقليدية التي كانت تُفرض على المرأة في المجتمع الإيراني(٤٣).

لذا يمكن القول أن تغيير الملابس ومنع الحجاب لم يكن مجرد قرار سياسي أو اجتماعي عابر، بل كان نقطة تحول كبرى في تاريخ إيران الحديث، حيث أدى إلى تفكيك العديد من الروابط الاجتماعية التقليدية، وخلق صراعات داخلية بين الأجيال، وزاد من حدة التوترات بين الحداثة والتقليد. هذه التحولات لم تؤثر فقط على الهوية الفردية، بل أثرت أيضًا على تماسك المجتمع ككل، مما جعل الفجوة بين الأجيال والطبقات الاجتماعية أكثر وضوحًا وأعمق تأثيرًا.

إن الهدف الأساسي من قرار منع الحجاب في إيران لم يكن مجرد تغيير في المظهر الخارجي أو تحرير المرأة بشكل مباشر، بل كان جزءًا من إستراتيجية أعمق تهدف إلى نشر الثقافة الاستهلاكية الغربية وتعميقها في المجتمع الإيراني. فقد تم استخدام هذا القرار كأداة لفرض نمط حياة جديد يعتمد على الاستهلاك المكثف للسلع الحديثة والمنتجات الغربية، مثل الملابس العصرية ومستحضرات التجميل والإكسسوارات، والتي أصبحت ضرورية لتلبية متطلبات الموضة الجديدة(٤٤).

من خلال هذا التغيير، تم إدخال سلع جذابة وحديثة إلى السوق الإيراني، مما أدى إلى تحويل المجتمع نحو ثقافة استهلاكية تعتمد بشكل كبير على المنتجات الأجنبية. وقد تم استخدام أسلحة ثقافية واقتصادية واجتماعية متنوعة لتحقيق هذا الهدف، حيث تم الترويج لفكرة أن التخلي عن الحجاب وتبني الأنماط الغربية هو علامة على التقدم والتحضر. وبالتالي، تم خداع الناس من خلال تقديم هذه التغييرات على أنها خطوة نحو التحرر والحداثة، بينما كانت في الواقع تخدم أهدافًا اقتصادية وسياسية أوسع(٤٥).

وفي هذا السياق، كان لوصول كبار الضباط البريطانيين إلى مراكز السلطة في إيران دور بارز في تعزيز هذه السياسة. فقد تأثر هؤلاء الضباط بشكل كبير بالثقافة الغربية، لاسيما بعد زياراتهم المتكررة إلى دول أجنبية مثل تركيا، التي كانت تمر بتحولات مماثلة نحو التغريب. وبعد عودتهم، قاموا بفرض رؤيتهم الخاصة على المجتمع الإيراني دون الاهتمام الكافي بمصالح الناس أو انتماءاتهم الثقافية والدينية. فتم إصدار أوامر بتوحيد اللباس وإطلاق حرية المرأة، ليس بهدف تحسين وضعها الاجتماعي أو الاقتصادي، بل كجزء من خطة أوسع لتغيير هوية المجتمع وتوجيهه نحو النمط الغربي(٤٦).

لذا فإن هذه السياسات لم تكن تعكس احتياجات أو رغبات الشعب الإيراني، بل كانت تهدف إلى خدمة أجندات خارجية وداخلية تسعى إلى إضعاف الهوية الثقافية والدينية للمجتمع، واستبدالها بثقافة استهلاكية تعتمد على المنتجات الغربية. وبالتالي، يمكن القول إن منع الحجاب لم يكن مجرد قرار اجتماعي، بل كان أداة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية أوسع، تم من خلالها خداع الناس وتوجيههم نحو تبني أنماط حياة جديدة تخدم مصالح النخبة الحاكمة والقوى الخارجية.

المبحث الثالث: دور رجال الدين من مسألة منع الحجاب في إيران

قام رضا شاه بهلوي بإتباع سياسة الترغيب والترهيب لفرض منع الحجاب في جميع أنحاء إيران، حيث أرسل رسالة إلى وزير التربية والتعليم يؤكد فيها أن المعلمات والطالبات في المدارس يجب أن يظهرن دون حجاب، كما أن النساء في المناسبات العامة عليهن الالتزام بنفس الأمر، مع تحذيره بأن الشرطة ستستخدم القوة لمنع النساء المخالفات من ركوب الحافلات(٤٧).

ورداً على ذلك، أرسل الشيخ عبد الكريم اليزدي، رئيس حوزة قم، برقية إلى الشاه نيابة عن علماء قم، معترضين على هذا القرار، مؤكدين أن الحجاب من الثوابت الدينية ولا يجوز إجبار النساء على خلعه. لكن رد رئيس الوزراء محمد علي فروغي(٤٨) جاء مهيناً للعلماء، كما تصرف رضا شاه بعنف، حيث نفذ تهديداته وأمر شرطته بمهاجمة النساء المحجبات في الشوارع، وتمزيق عباءاتهن، وضربهن بقسوة، مما أدى إلى إجهاض العديد منهن(٤٩).

اتخذت السلطة الحاكمة الإيرانية إجراءات قمعية ضد النساء، مما أدى إلى حرمان العديد منهن من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم، فقد فرض النظام منع ارتداء الحجاب، وهو ما اعتبرته الأسر المتدينة إهانة لقيمها الدينية وكرامتها، مما دفعها إلى الامتناع عن إرسال بناتها إلى المدارس والجامعات. وبالتالي، حُرمت النساء الإيرانيات من فرص التعلم واكتساب المعرفة مقارنة بالرجال، مما وسّع الفجوة التعليمية بين الجنسين(٥٠).

كما لم تقتصر هذه الإجراءات على حرمان النساء من التعليم، بل امتدت لتشمل تقييد حريتهن في الحركة والمشاركة في الحياة العامة. فلم يكن يُسمح للنساء المحجبات بالخروج إلى الشوارع أو استخدام وسائل النقل العام، كما مُنع أصحاب المحال التجارية من بيع السلع للنساء اللواتي يرتدين الحجاب. وفي حال خروج النساء محجبات إلى الأماكن العامة، كن يتعرضن للهجوم من قبل الشرطة، مما خلق بيئة من الخوف والاضطهاد(٥١).

فضلاً عن ذلك، مارست الشرطة إجراءات تعسفية أخرى ضد النساء المحجبات، حيث كانت تلاحقهن وتدخل منازلهن دون إذن، وتقوم بتفتيش صناديق الملابس بحثًا عن أي دليل على

ارتداء الحجاب. وفي حال العثور على أي قطعة ملابس مثل الشادور، كانت الشرطة تمزقها بشكل مهين، مما كان يُعتبر انتهاكًا صارخًا لخصوصية الأفراد وكرامتهم. هذه الإجراءات القمعية لم تهدف فقط إلى فرض سياسات النظام، بل أيضًا إلى إخضاع النساء وإذلالهن، مما ترك آثارًا سلبية عميقة على المجتمع الإيراني(٥٢).

أصدرت وزارة التربية والتعليم في عهد رضا شاه بهلوي تعليمات صارمة تلزم المعلمات والطالبات بكشف الحجاب داخل مدارس البنات، مع منع دخول أي طالبة أو معلمة محجبة إلى المؤسسات التعليمية، وكانت هذه السياسة جزءًا من حملة أوسع تهدف إلى فرض تغييرات اجتماعية وسلوكية قسرية، مما أدى إلى حرمان العديد من الفتيات والنساء من حقهم في التعليم بسبب التزامهن بقناعتهن الدينية(٥٣).

امتدت هذه الإجراءات القمعية إلى المستوى الإداري، حيث صدرت أوامر لجميع حكام الأقاليم بعدم قبول النساء المحجبات في الدوائر الحكومية، مما حدّ من قدرتهن على الوصول إلى الخدمات العامة أو المشاركة في الحياة العامة بشكل عام. وفي المقابل، كانت الشرطة مكلفة بتوفير الحماية والأمن للنساء غير المحجبات، مع ضمان عدم تعرضهن لأي شكل من أشكال عدم الاحترام أو المضايقة(٥٤).

لذا يمكن القول أن هذه السياسات التمييزية لم تكن مجرد إجراءات تنظيمية، بل كانت جزءًا من إستراتيجية أوسع لفرض نمط حياة معين على المجتمع، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وزعزعة الاستقرار في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. وقد تركت هذه الإجراءات آثارًا سلبية طويلة الأمد على وضع المرأة في إيران، حيث تم تقييد حريتها الشخصية والدينية تحت ذرائع التحديث والتغيير الاجتماعي.

بدأت عملية دعم وتوسيع المراكز والجمعيات النسائية في إيران خلال عهد رضا شاه بهلوي كجزء من سياسة النظام لترويج فكرة منع الحجاب وتعزيز تغييرات اجتماعية تهدف إلى "تحديث" المجتمع. وفي هذا الإطار، شهدت نهاية عام (١٣٠٥ش .١٩٢٦م) تأسيس جمعية نسائية في طهران عُرفت باسم "الصحوة النسوية"، والتي كانت واحدة من أولى المحاولات المنظمة لتعزيز حقوق المرأة وفق رؤية النظام. تلا ذلك إصدار مجلة نسائية بعنوان "بنات إيران" في شيراز، والتي ساهمت في نشر الأفكار التحديثية بين النساء. ومع تزايد النشاط النسوي، تشكلت جمعية أخرى باسم "جمعية الإناث الوطنية"، التي تميزت بنشاطها الأكبر مقارنة بالمجلات والجمعيات الأخرى، مما يعكس تزايد الاهتمام بقضايا المرأة في تلك الفترة(٥٥).

عقد أول مؤتمر للمرأة في إيران في عام (١٣٠٩ش .١٩٣٠م)، بمشاركة نساء من دول شرقية مختلفة، بما في ذلك إيران وتركيا وأفغانستان ومصر والعراق واليابان والهند والصين وسوريا ولبنان. هذا المؤتمر كان حدثًا بارزًا في تاريخ الحركة النسوية الإقليمية، حيث جمع نساء من خلفيات ثقافية ودينية متنوعة لمناقشة قضايا المرأة وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة. كما تم إنشاء مركز نسائي في عام (١٣١٤ش .١٩٣٥م) بموجب الوثيقة رقم (١٨٩) والوثيقة رقم (٢٠)، مما يعكس التزام النظام بإنشاء هياكل مؤسسية لدعم قضايا المرأة. تم عقد المؤتمر في إيران برئاسة السيدة صديقة دولت آبادي، وهي واحدة من أبرز الناشطات النسويات في ذلك الوقت. كما تم تشكيل لجنة تنظيمية للمؤتمر ضمت السيدة نور حمادة والسيدة مستورية اقشار كنائبة للرئيس، بالإضافة إلى السيدة جميلة ممثلة المرأة اللبنانية. ومن الجدير بالذكر أن السيد الشيخ مالك أورانج تم ترشيحه من قبل الحكومة كرئيس فخري للمؤتمر، مما يشير إلى دور الحكومة في توجيه وتنظيم هذه الفعاليات النسوية[٥٦].

يمكن القول إن هذه الجهود كانت جزءًا من إستراتيجية أوسع لفرض تغييرات اجتماعية وسياسية تخدم رؤية النظام الحاكم. فمن خلال دعم الجمعيات النسائية وعقد المؤتمرات الدولية، سعت الحكومة إلى تقديم صورة "متحضرة" و"حديثة" لإيران على المستوى الدولي، مع تعزيز سياساتها الداخلية التي تهدف إلى تقليص تأثير القيم الدينية والتقليدية في المجتمع. ومع ذلك، فإن هذه الجهود كانت انتقائية إلى حد كبير، حيث ركزت على قضايا معينة مثل منع الحجاب بينما تجاهلت قضايا أخرى مثل المساواة الكاملة في الحقوق السياسية والاقتصادية. فضلاً عن ذلك، فإن مشاركة نساء من دول مختلفة في المؤتمر يعكس محاولة لخلق شبكة إقليمية من الناشطات النسويات، مما ساهم في تعزيز التبادل الثقافي والفكري بين الدول المشاركة. ومع ذلك، فإن الدور المركزي للحكومة في تنظيم هذه الفعاليات يثير تساؤلات حول مدى استقلالية هذه الحركات النسوية، وما إذا كانت تخدم أجندة سياسية أكثر من كونها تعبيرًا عن مطالب حقيقية من قبل النساء أنفسهن. لذا فإن هذه الجهود كانت محاولة لخلق توازن بين التحديث الاجتماعي والسياسي من جهة، والحفاظ على السيطرة الحكومية على مسار التغيير من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن تأثير هذه السياسات على المدى الطويل كان محدودًا، حيث واجهت مقاومة من قبل شرائح واسعة من المجتمع، لاسيما تلك التي كانت ترى في هذه الإجراءات انتهاكًا لقيمها الدينية والثقافية.

في المؤتمر الذي عُقد حول قضايا المرأة، تم طرح عدة قضايا جوهرية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات. من أبرز هذه القضايا كان الدعوة إلى

تحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في الحقوق، بما في ذلك المساواة في الأجور والرواتب بين الجنسين في جميع المهن والخدمات. هذا المطلب يعكس رؤية تقدمية تسعى إلى القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في سوق العمل، مما يضمن حصول النساء على فرص عادلة ومكافئة لتلك المتاحة للرجال(٥٧).

كما تم التأكيد على أهمية جعل التعليم إلزاميًا للجميع، بغض النظر عن الجنس، مما يعكس إدراكًا لأهمية التعليم كأداة أساسية لتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تمت الدعوة إلى أن تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بدور السينما والمسارح، مع التأكد من خلوها من المحتوى الذي يسيء إلى الأخلاق العامة، وعدم عرض الأفلام أو المسرحيات التي تتعارض مع القيم الأخلاقية. هذا الطرح يبرز محاولة لموازنة بين التحديث والحفاظ على القيم الاجتماعية، مما يعكس رؤية تهدف إلى تعزيز الفنون والثقافة دون المساس بالأخلاق العامة؛ من القضايا الأخرى التي تمت مناقشتها كانت أهمية احترام اللغة الأم واللغة الوطنية، حتى في المدارس الأجنبية العاملة في البلاد. هذا المطلب يعكس رغبة في تعزيز الهوية الوطنية والثقافية، مع الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي في المجتمع. وأخيرًا، تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بتقدم المرأة في المجال الاقتصادي، مما يعكس إدراكًا لأهمية دور المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة مشاركتها في القوى العاملة(٥٨).

لذا يمكن القول إن هذه المطالب كانت تعكس رؤية تقدمية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والعمل والثقافة. ومع ذلك، فإن هذه المطالب كانت أيضًا تعكس تناقضات معينة، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الأخلاق والفنون. فمن ناحية، كانت هناك دعوة إلى تعزيز الفنون والثقافة، ولكن من ناحية أخرى، كانت هناك رغبة في فرض قيود أخلاقية على هذه الفنون، مما قد يحد من حرية التعبير والإبداع. فضلاً عن ذلك، فإن الدعوة إلى المساواة في الأجور والتعليم الإلزامي تعكس رؤية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنها أيضًا تثير تساؤلات حول مدى استعداد المجتمع والنظام الحاكم لتطبيق هذه المطالب بشكل كامل. ففي كثير من الأحيان، تواجه مثل هذه المطالب مقاومة من قبل القوى التقليدية التي ترى في هذه التغييرات تهديدًا لقيمها ومصالحها.

بعد انتهاء المؤتمر، صدر كتاب بعنوان "المرأة في المجتمع" من تأليف أموزغار، حيث أكد المؤلف في كتابه على أن حالة النساء الإيرانيات ستشهد تحسناً ملحوظاً في المستقبل. وأعرب عن سعادته بإمكانية بعض النساء مغادرة المنزل دون ارتداء الحجاب، معتبراً ذلك إنجازاً كبيراً،

وشاكراً الحكومة الإيرانية على هذه الخطوة التقدمية. هذا التصريح يعكس رؤية متفائلة لتطور وضع المرأة في إيران، خاصة في ظل الإصلاحات التي كانت تُناقش وتُطبق في ذلك الوقت، ومن الجدير بالذكر أنه في عام (١٣١٤ش /١٩٣٥م)، أصدر الشاه أمراً إلى وزير التربية والتعليم علي أصغر حكمت بتأسيس مجتمع للنساء الإيرانيات المحبات للحرية في طهران. لاحقاً، تغيرت تسمية هذا المجتمع ليصبح المركز النسائي، وتم وضعه تحت إشراف وزارة الثقافة برئاسة شمس بهلوي في (٢٢مرداد ١٣١٤ش/١٤آب١٩٣٥م). كان هذا المركز يستند إلى المادة (٥٨٧) من قانون التجارة الذي تم اعتماده في عام (١٣١١ش/١٩٣٢م)[٥٩]، مما يعكس محاولة لتنظيم ودعم دور المرأة في المجتمع من خلال إطار قانوني

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حرية المرأة، تقرر السماح للضيوف الأجانب وأفراد الأقليات الدينية بالظهور في الأماكن العامة بحرية تامة وبدون حجاب، حتى أمام ضباط الشرطة. هذا القرار كان جزءاً من سياسة أوسع تهدف إلى منع الحجاب بشكل تدريجي، مما يعكس رغبة الحكومة في تحديث المجتمع وتعزيز حرية المرأة. ومع ذلك، أدى هذا القرار إلى احتجاجات واسعة من قبل العلماء والمحافظين، الذين رأوا في هذه الخطوة انتهاكاً للقيم الدينية والتقاليد الاجتماعية. وقد تسببت هذه الاحتجاجات في وقوع حوادث في عدة مدن ومناطق إيرانية[٦٠]، من بينها حادثة شهيرة وقعت في مدينة سبزوار[٦١].

في ظل استمرار الاحتفالات بمدن شيراز وطهران وقم، شَهدت مدينة مشهد حدثًا مميزًا بتنظيم احتفال في ثانوية فردوسي بحضور الملك رضا شاه، حيث استقبلته مجموعة من الفتيات دون ارتداء الحجاب، مما أثار غضبًا واسعًا في الأوساط الدينية. تَصدَّر العالم الديني الحاج حسين القمي موجة الاحتجاجات، معربًا عن رفضه الشديد لهذا الفعل، ومؤكدًا أنه لم يُعلم مسبقًا ببرنامج الحفل الذي تضمَّن هذا "الانتهاك" للعادات الإسلامية. كما انتقد القمي بشدة رئيس شرطة مشهد، ووصف الحدث بأنه استفزازٌ متعمَّد للقيم الدينية. خلال خطابٍ حماسي، انهمرت دموع القمي وهو يهتف قائلاً: "**الإسلام يُريد التضحية، وعلى الناس أن ينهضوا... وأنا أول المُستعدين للتضحية!**"[٦٢].

دفع هذا الموقف حسين ألقمي إلى تنظيم سلسلة اجتماعات مع علماء الدين لمواجهة سياسات النظام، ما دفع الحكومة إلى اعتقال الشيخين غلام رضا طبسي وشمس النيشابوري في محاولة لخنق الأصوات المعارضة. لكن الاعتقالات أثارت غضبًا شعبيًا، فتجمهر الآلاف في مسجد جوهر شاد، حيث تحوَّلت الخطب الدينية إلى منصاتٍ تحريضية ضد النظام، وحثَّت

الجماهير على التصدي لسياساته، مما مهَّد لاحقًا لتصاعد حركة الاحتجاج التي ارتبطت بجذور الثورة الإيرانية(٦٣).

في صباح يوم الجمعة الموافق (٢٠ تير ١٣١٤ش/١٢تموز ١٩٣٥م)، شنت قوات الشرطة هجومًا مسلحًا عنيفًا لتفريق المتظاهرين المُحتجين في محيط مسجد جوهر شاد، لكن النتيجة كانت مجزرةً دمويةً راح ضحيتها عشرات الأبرياء. وفي اليوم التالي (٢١ تير ١٣١٤ش/١٣تموز ١٩٣٥م)، تجمَّع آلاف المُحتجين داخل المسجد مُعلنين استعدادهم الكامل للتصدي للنظام الملكي، بتوجيهٍ من علماء الدين ومرجعياتهم الدينية، الذين حوّلوا المسجد إلى قلعة مقاومة. وصلت أنباء التصعيد إلى الشاه، الذي رأى في التجمُّع تهديدًا مباشرًا لسلطته، فأصدر أوامره للحكومة بالتنسيق مع أجهزة الشرطة والمخابرات بشن هجومٍ شاملٍ على المسجد، بغض النظر عن التكلفة البشرية(٦٤).

بدأت المذبحة قبيل منتصف ليل (٢١ تير/١٢تموز)، حيث نُصبت المدافع الثقيلة في شارع طهران المُجاور للمسجد، فيما تولى اللواء إيرج مطبوعي قيادة العملية العسكرية. اقتحمت القوات المسلحة المسجد تحت وابلٍ من الرصاص والقذائف، ودارت مواجهاتٌ داميةٌ استمرت حتى بزوغ الفجر، خلَّفت مقتل ما بين (٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ شخص)، بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى اعتقال نحو (١٥٠٠ شخص) مُعتقل، نُقلوا إلى سجونٍ سريةٍ وتعرضوا للتعذيب(٦٥).

والجدير بالذكر أن قصة مسجد جوهر رشاد الدموية لم تنته عند حد معين، بل كانت بدايةً لموجة قمعٍ أوسع شنَّها النظام البهلوي ضد التيار الديني. ففي الأيام التالية للمجزرة، أصدرت الحكومة أوامرَ باعتقال عشرات رموز الدين البارزين، من بينهم آية الله يونس الأردبيلي، آية الله آقازاده فرزند آخوند خراساني، الشيخ مهدي واعظ خراساني،الشيخ محمد تقي بهلول، آية الله دستغيب، وغيرهم من الشخصيات الدينية المؤثرة، في هذه الأثناء حاولت الحكومة إغلاق العديد من المدارس الدينية واتخاذ إجراءات أمنية مشددة، حيث تم تعيين العقيد محمد رافع نوايى، وهو شخصية إجرامية من النظام البهلوي، رئيسًا للسلطة في منطقة أذربيجان الغربية. كما بدأت شرطة مدينة مشهد في إغلاق وتدمير المدرسة الدينية في مشهد، مع تطبيق إجراءات مشددة أخرى، مثل منع الدخول إلى مدينة مشهد أو الخروج منها دون جواز سفر. كل هذه الأحداث دفع العديد من رجال الدين والطلبة إلى الرجوع إلى مدينة قم، التي تضم مراكز علمية مهمة لممارسة الأنشطة الدينية(٦٦).

وبعد أن أصبح الحجاب رسميًا، حاولت الحكومة الإيرانية إجبار بعض العلماء المشهورين على حضور الاجتماعات والمهرجانات المتعلقة بحرية منع الحجاب. ومع ذلك، رفض معظمهم ذلك. على سبيل المثال، استنكر آية الله كاشاني هذه الخطوة[٦٧]. كما امتنع العديد من علماء طهران عن المشاركة في مجالس الاحتفال بالحجاب، من بينهم الشيخ علي مدرس الطهراني وشريعة مدار رشتي[٦٨]. كما أعلن إمام الجمعة السيد محمد، الذي كان يتمتع بشعبية واسعة في طهران، قائلاً: "**إذا قتلت فلن أخذ عائلتي بدون حجاب إلى المجلس**"[٦٩]. هذه التصريحات والرفض تعكس معارضة العلماء لهذه الخطوة وتأثيرها على المجتمع الإيراني.

مسألة منع الحجاب أثارت ردود فعل قوية بين رجال الدين في إيران. بعد عامين من وصول رضا شاه إلى السلطة، نشر محمد حسن بن فضل الله الحائري المازندراني كتابًا صغيرًا بعنوان "حجاب العذاري". في هذا الكتاب، ناقش الحائري التربية في الإسلام وواجبات المرأة في تربية أبنائها، ثم تناول مسألة الحجاب وأكد بأن الرجال هم الذين يحاولون منع الحجاب، وليس هناك رغبة عند النساء. كما أكد على أن الحجاب هو بمثابة حارس براءة العذارى[٧٠].

لذا، لا يمكن تجاهل دور العلماء ورجال الدين وذوي وجهات النظر الدينية والاجتماعية في هذه القضية. كان لهم دور بارز في اتخاذ الإجراءات الجادة لمسألة منع الحجاب، ومنها الفتوى الصادرة في طهران على يد المجتهد الحسين بن نصر الله بن صادق الموسوي. تم إعداد الفتوى في كتاب صغير تألف في جزأين أكد فيه على ضرورة لبس الحجاب[٧١]. هذه الفتوى تعكس موقف العلماء ورجال الدين من مسألة منع الحجاب وتأثيرها على المجتمع الإيراني.

مدينة شيراز من المدن الإيرانية التي لعبت دورًا بارزًا في الاحتجاج ضد مسألة منع الحجاب. في إحدى الحفلات التي أقيمت في مدرسة شابور بحضور وزير التربية والتعليم علي أصغر حكمت، ظهرت فتيات صغيرات على الساحة وكشفن عن حجابهن وبدأن يرقصن، مما أثار احتجاج بعض الحضور. في اليوم التالي، عقد السيد حسام الدين فال أسيري اجتماعًا في مسجد الوكيل في شيراز، حيث انتقد أداء النظام وحذر الشعب من مؤامراته، مما أدى إلى اعتقاله على الفور وإرساله إلى السجن[٧٢].

احتجاجاً على منع الحجاب، أصدر العلماء العديد من الفتاوى، منها فتوي السيد الحسن تنكباني في عام (١٣٠٤ش .١٩٢٥م)، والتي أكدت على أن الحجاب هو شريعة إسلامية وواجب ديني. كما تم جمع المناقشات المكتوبة حول الحجاب ونشرها في مجلد في عام (١٣٠٦ش .١٩٢٧م) [٧٣]. وكتب كبار العلماء رسائل احتجاج إلى رئيس الوزراء، ومنها رسالة نشرت في رشت

في عام (١٣٠٧ش .١٩٢٨م)[٧٤]. وعلى الرغم من مواجهة بعض العلماء بالسجن والنفي بسبب احتجاجاتهم، استطاعوا أن يلعبوا دوراً هاماً في توعية الناس وتوضيح خطط ومؤامرات النظام الملكي.كما صدرت كتب وأبحاث عديدة تؤكد على أهمية الحجاب[٧٥].

أعلن عدد من رجال الدين الإيرانيين رفضهم لقانون منع الحجاب، ومن أبرزهم: آية الله السيد أبو القاسم كاشاني، والحاج السيد محمود إمام جمعة طهران آنذاك، بالإضافة إلى السيد أبو الحسن طالقاني الذي وُجهت إليه تهم الاعتقال المتكرر بسبب معارضته للقانون، وكذلك ابنه السيد محمود طالقاني الذي اعتُقل بدوره احتجاجاً على ذات التشريع[٧٦]. وقد ردّت الحكومة الإيرانية على احتجاجات العلماء بشن حملة قمعية ضدهم، شملت نفي العديد من الشخصيات الدينية إلى مناطق نائية، مثل: الشيخ عباس افتخاري من سمنان، والسيد إبراهيم مساوات من برازجان، والشيخ محمود شريعة من مشهد، والسيد صادق خطيب من مشهد، وميرزا مسيح من مشهد، والسيد حسام الدين فال أسيري من شيراز، والسيد محمود علي رازجي من يزد، والشيخ علي دشتباني من القاينات؛ كما تعرّض السيد محمد زرشي وايز من يزد للنفي إلى مدينة كرمان لمدة عام، بعدما أشار خلال خطبةٍ من على المنبر إلى ضرورة التمسك بالحجاب، مما جعله هدفاً للاضطهاد والملاحقة من قبل الحكومة وأجهزتها الأمنية[٧٧]

أصدر عُلماءٌ إيرانيون عدة فتاوى تُحرّم خلع الحجاب، منها فتوى آية الله محمد حسن بن فضل الله الحائري، وفتوى الشيخ أبو الحسن تنكابانى، كما تَجَدَّدت الاحتجاجات بقيادة آية الله الخنصري الذي عبَّر عن غضبه الشديد تجاه وزير التربية والتعليم بسبب منع ارتداء الحجاب للفتيات في المدارس الثانوية الإسلامية[٧٨]، ولا يُنسى موقف آية الله المرعشي النجفي الشجاع حين تصدَّى لقائد شرطة قم الذي حاول نزع الحجاب عن امرأة بالقوة عند مرقد السيدة معصومة (عليها السلام)، حيث ضرب الشيخ رأس الشرطي على أذنه بعنف، مما أدى إلى تهديده بالقتل من قبل الأخير[٧٩]؛ وفي سياق المعارضة نفسها، وجَّه الشيخ عبد الكريم الحائري (مؤسس حوزة قم العلمية) رسالة احتجاج إلى الشاه في (١١تموز١٩٣٥)، عبَّر فيها عن رفضه لإجراءات منع الحجاب[٨٠].

شهدت الفترة ظهور العديد من المؤلفات الدينية التي دافعت عن فرضية الحجاب وركزت على رفض منعه، ومن أبرزها: كتاب "رسالة في الحجاب" للشيخ محمد كاظم بن محمد سعيد، و"**رسالة الحجاب**" للسيد فاضل هاشمي بروجردي همداني، و"رسالة الحجابية" للسيد علي إمامي تفارشي، بالإضافة إلى كتاب "فلسفة الحجاب في وجوب النقاب" للشيخ غلام حسين تهراني، و"سدول الجلباب عن وجوب الحجاب" لآية الله البلدي بوشهري[٨١]، وكتاب آخر للسيد أسد الله

الخرقاني. وقد تضافرت هذه المؤلفات مع عشرات المقالات والدراسات الأخرى التي أكدت جميعها على ضرورة الحجاب كأحد الركائز الشرعية والاجتماعية(٨٢).

لذا فإن هذه المؤلفات مثّلت ردًّا فكريًا من علماء الدين على محاولات منع الحجاب، عبر توظيف أدلة دينية لإثبات وجوبه، ومواجهة السياسات المناهضة له كجزء من حماية الهوية الإسلامية. كما هدفت إلى ترسيخ الحجاب كممارسة أخلاقية– دينية في الوعي المجتمعي، وتوحيد الرؤى الفقهية حوله. يُظهر هذا التحرك أن الحجاب تحوّل إلى رمز ثقافي وسياسي في صراع الهوية بين تيارات محافظة وتيارات تسعى للتغريب.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع **(اثر منع الحجاب على واقع المرأة الإيرانية في عهد رضا شاه بهلوي دراسة تاريخية) تم التوصل إلى ما يأتي:**

١. اتضح أن سياسات النظام البهلوي، لاسيما تلك المتعلقة بمنع الحجاب، لم تكن مجرد تغييرات اجتماعية أو ثقافية سطحية، بل تحولت إلى أدوات سياسية فعالة في الصراع الداخلي الإيراني. فقد استغل النظام قضية الحجاب كوسيلة لتعزيز سيطرته على المجتمع وإعادة تشكيل الهوية الوطنية وفقًا لرؤيته التحديثية، والتي كانت تستلهم النموذج الغربي في محاولة لفصل إيران عن تراثها الديني والثقافي. ومع ذلك، أدت هذه السياسات إلى تفاقم التوترات بين النظام والمجتمع، حيث رأى العديد من الإيرانيين أن منع الحجاب يمثل انتهاكًا صارخًا لمعتقداتهم الدينية وقيمهم الثقافية الراسخة. فالحجاب لم يكن مجرد قطعة ملابس، بل كان رمزًا لهوية دينية واجتماعية عميقة الجذور في المجتمع الإيراني. وبالتالي، تحولت هذه الإجراءات إلى نقطة اشتعال للصراع بين رؤية النظام التغريبية وتطلعات الشعب المحافظة، مما زاد من الشرخ بين الدولة والمجتمع، وأسهم في تعميق أزمة الشرعية التي واجهها النظام البهلوي في نهاية المطاف.

٢. تشير الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي للاستعمار من فرض سياسة منع الحجاب يتجاوز مجرد فرض قيود على المظهر الخارجي للأفراد، بل يمتد إلى محاولة تغيير الهوية الثقافية والوطنية للمجتمعات المستعمرة. فمن خلال منع الحجاب، يسعى الاستعمار إلى تقويض الرموز الثقافية والدينية التي تشكل جزءًا أساسيًا من هوية هذه المجتمعات، واستبدالها بقيم ومفاهيم غربية تتناسب مع مصالحه. هذه السياسة ليست مجرد مسألة تتعلق بالملابس، بل هي جزء من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تفكيك البنى الثقافية والدينية التقليدية، وإضعاف دور رجال الدين الذين يعتبرون حماة

الهوية الوطنية ومقاومي التغلغل الأجنبي. فمن خلال تقليص نفوذ رجال الدين، يصبح من الأسهل على القوى الاستعمارية نشر أفكارها وقيمها، وتعزيز الثقافة الغربية التي تدعم هيمنتها.

٣. فضلاً عن ذلك، يرتبط منع الحجاب بسياسات اقتصادية تهدف إلى نشر النزعة الاستهلاكية بين أفراد المجتمع. فمن خلال تشجيع تبني أنماط حياة غربية، يتم خلق سوق استهلاكية جديدة للسلع الأوروبية، مما يعزز الاعتماد الاقتصادي على الدول الاستعمارية. هذا التحول نحو الثقافة الاستهلاكية لا يقتصر فقط على شراء المنتجات الأجنبية، بل يمتد إلى تبني قيم مادية وفردية تتناقض مع القيم التقليدية التي تعتمد على التكافل الاجتماعي والاعتدال. بالتالي، يمكن القول إن سياسة منع الحجاب ليست مجرد إجراء ظاهري، بل هي أداة قوية في يد الاستعمار لتغيير البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المستعمرة، وجعلها أكثر تقبلاً للهيمنة الغربية على جميع المستويات.

٤. وتبين من الدراسة أن سياسة منع الحجاب وتغيير المراسم الدينية كانت جزءًا من إستراتيجية أوسع تهدف إلى إضعاف التمسك بالدين وإعادة تشكيل الهوية الإيرانية وفقًا لرؤية علمانية وتغريبية. ومع ذلك، أدت هذه السياسات إلى تفاقم التوترات بين النظام والمجتمع، حيث اعتبرها الكثيرون هجومًا على قيمهم ومعتقداتهم، مما زاد من الشرخ بين الدولة والشعب، وأسهم في تعميق أزمة الشرعية التي واجهها النظام البهلوي في نهاية المطاف.

الهوامش

(١) لمزيد من التفصيل عن القاجار ينظر: علي اصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، قرن سيزدهم ونيمه اول قرن جهاردهم هجرى، مؤسسه انتشارات مدبر، تهران، بي.تا، ص ص ١٦-٢٣.

(٢) فتح علي خان : هو الابن الأكبر لأبي الفتح حسين قلي خان (شقيق اغا محمد شاه)، ولد في دار الحكومة في مدينة دامغان ١١٨٥ م حينما عين والده حاكما لمدينة دامغان قبل ولادته بـعام واحد من قبل كريم خان الزند مدة حكمه (١٧٦٠ – ١٧٧٩)، ناداه عمه اغا محمد خان بـــ (بابا خان) ولقب ب(جها نباني) ، وللتعرف على المزيد من حياة فتح علي شاه ينظر : مهدي بامداد، شرح حال رجال إيران در قرن ١٢،١٣،١٤ هـ، جلد سوم ، تهران ، ١٣٤٧، ص ٦١-٦٣

(٣) مهيمن نوري، تاريخجة كشف حجاب، نشر: كشاورز، طهران، ١٣٧٨، ص ص٥٧.٥٨.

(٤) ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦): ولد ناصر الدين شاه ليلة السادس من صفر عام ١٨٦٨م وقد توج خليفة لوالده يوم ١٤ شـوال ١٨٨٥م وبعد حكم دام ٤٩ عاما وشـهراً واحداً وثلاثة أيام تقريبا قتل على يد ميرزا رضـا كرماني ليلة الجمعة ١٧ ذي القعدة ١٨٩٦م. ينظر : مهدي بامداد، المصدر السابق.

(٥) للتفاصيل عن الثورة الدستورية يراجع: حسين محمد عبد الله الصولاغ، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (١٩٠٧.١٩٠٩م) دراسة تاريخية، بيروت، الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١٣.

(٦) فاطمة استاد ملك، حجاب وكشف حجاب در ايران، تهران، مؤسسة مطبوعاتى عطائي، جاب أول، جاب حيدري، ١٣٦٧، ص٥٣.٥٤.

(٧) فاطمة حيدر يان، كشف حجاب، تهران، انتشارات: مركز اسناد انقلاب إسلامي، جاب أول، ١٣٧٩، ص٣٢؛ ص٣٩؛ سعيد سليماني، كشف حجاب در ايران، تهران، انتشارات: جهان كتاب، جاب أول، ١٣٧٩، ص١٩.

(٨) رضا شاه بهلوي (١٨٧٨ ـــ ١٩٤٤م): وُلد رضا شاه في قرية الشت بمازندران، من عشيرة بالاني. بعد وفاة والده، انتقل مع والدته إلى طهران. انضم إلى لواء القوزاق في سن الخامسة عشرة، وتدرج في الرتب حتى أصبح جنرالًا عام ١٩٢٠م، حكم إيران من ١٩٢٥م حتى ١٩٤١م، عندما أجبرته القوات البريطانية والسوفيتية على التنازل عن العرش لابنه محمد. نُفي إلى موريشيوس، وتوفي هناك، ودُفن في القاهرة قبل نقل رفاته إلى طهران عام ١٩٥٠م. ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص٤٠؛ مذكرات شاه إيران محمد رضا بهلوي حياته . زوجاته . وفاته، المصدر السابق، ص ص٦٦.٦٧.

(٩) وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، تغيير لباس وكشف حجاب به روايت إسناد، نشر: مركز بررسى إسناد تاريخى وزارت اطلاعات، جاب أول، ١٣٧٨، ص١٠٨.

(١٠) عبد الحسين تيمور طاش (١٨٧٩ـــ١٩٣٣م): ولد في مدينة بجنورد، وأكمل دراسته في مدينة عشق آباد، وتخرج من كلية سان بطرسبورغ الحربية في روسيا ليتخصص في المجال العسكري، وكان نائباً في مجلس الشورى الوطني للدورتين الأولى والثانية والخامسة، وفي أواخر عام (١٣٠٣ش/١٩٢٤م) عين وزيراً للبلاط الإيراني حتى أصبح رجل إيران الثاني بعد رضا شاه. وللتفاصيل أكثر ينظر: علي رضا كريميان، نمونه امضاى اعضاى هيات دولت از ١٢٩٩ تا ١٣٢٠ش، مجلة "كَنجينه اسناد"، تهران، شماره٩، بهار ١٣٧٢ش، ص٣٧؛ خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦ـــ١٩٧٩، النجف الأشرف، العارف للمطبوعات، ٢٠١٥م، ص ص٤٧٨.٤٨٨.

(١١) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص٣٢؛ ص٣٩؛ سعيد سليماني، منبع قبلي، ص١٩

(١٢) مهيمن نوري، ، منبع قبلي، ص١٠٠.

(١٣) وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، منبع قبلي، ص ١١٨.

(١٤) همان منبع، ص ١٠٧.

(١٥) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص٣٢؛ ص٤٤.

(١٦) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص ٤٥.

(١٧) ابراهيم صفايى، رضا شاه كبير آيينه خاطرات، وزارت فرهنك وهنر، تهران، ١٣٥٥، ص١٠٢.

(١٨) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص٤٦.

(١٩) فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص٦٠.

(٢٠) ينظر: مجلة "ندا"، العدد٨، شتاء ١٩٩٩، ص٢٩؛ دلال عباس وآخرون، المرأة والأسرة في الدستور والقوانين الإيرانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠٠٩، ص١٢٨.١٢٩.

(٢١) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص٥٥. ٥٧.

(٢٢) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٠٠.

(٢٣) همان منبع، ص١٣١.

(٢٤) كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قدر ولايت، حكايت كشف حجاب، ناشر: مؤسسة فرهنكى قدر ولايت، جلد ٢، تهران، جاب أول، ١٣٧٨، ص٦٣.

(٢٥) همان منبع، ص٧٧؛ سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٢٦.

(٢٦) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٠٢.

(٢٧) همان منبع ١٣٧٨، ص١٠٣.

(٢٨) كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قد ولايت، منبع قبلي، ص١٨.

(٢٩) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١ــــ ١٩٥١م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص١٧.

(٣٠) بيتا بايايراد، شبنم حاتم بور، زن تحولات سياسي از قرن ٧تابايان دوره بهلوي، فصلنامه علمي بژوهشى زن وفرهنگ، سال دوم، شماره ٦، تهران، بى نا، ١٣٨٩ش، ص ص٦٢.٦٣.

(٣١) حسين فلاح زاده، رضا خان وتوسعة إيران، تهران، ١٣٩١ش، ص ص١٢٠.١٢٥

(٣٢) فاطمة حيدر يان، منبع قبلي، ص ٤٣.

(٣٣) وللتفاصيل أكثر عن زيارة الشاه لتركيا يراجع: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٩٨٤، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٧/ نيسان/ ١٩٣٤حول زيارة شاه إيران لتركيا، الوثيقة رقم ٩٥، ص١٢٢؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٨٢٦، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ٢٣حزيران١٩٣٤حول ما كتبته الصحف التركية عن زيارة رضا شاه بهلوي لتركيا، الوثيقة رقم ١٣، ص ص٢٨. ٣٢.

(4) Khaki Mohd altaf bhat,pahlavi ,s the pioneers of education in Iran of Reza shah ,International journal of education(ije) Vol.3,No3, September,2015, P45.

(٣٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل ٣١١/٧١٨، كتاب من المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ٣/ تموز/١٩٣٤، الوثيقة رقم ٦٠، ص ص٨٨ــــ٩٢؛ كرنتوسكيو... وديكران، تاريخ إيران ازمان باستان تا امروزي، ترجمة: كيخسر وكشاورزي، تهران، بى نا،١٣٥٩ش، ص ص٦٧١ــ٦٧٢؛ رباب حسيني، مدارس نسوان از آغاز تا سال ١٣١٤ش، تهران، گنجينه اسناد، دفتر اول، بهار ١٣٧٠ش، ص١٥.

(٣٦) محمد خير الدين الحلبى، إيران الحديثة، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٩م، ص٦٢؛ اسراء عباس عبد، المصدر السابق، ص١٥.

(٣٧) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص٩٦.

(٣٨) وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، منبع قبلي، ص١٠٨.

(٣٩) همان منبع، ص٨٦.

(٤٠) وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، منبع قبلي، ص٨٨.

(٤١) محمد صادق ابو الحسني، ١٢ هزار طلاق نتيجة بروزة كشف حجاب رضا خان، مقالة، ص٢٠.

(٤٢) وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، منبع قبلي، ص٩٠.

(٤٣) محمد صادق أبو الحسني، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤٤) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص٩٧.

(٤٥) همان منبع، ص٩٧.

(٤٦) همان منبع، ص٩٨.

(٤٧) همان منبع، ص١٠٠.

(٤٨) محمد علي فروغي (١٨٧٥ــ١٩٤٢م): وُلِد في طهران، وأكمل في مدرسة دار الفنون وتخصص في الفلسفة والأدب. منحه محمد علي شاه عام ١٩٠٧م لقب "ذكاء المُلك، وأصبح عضوًا في مجلس الشورى الوطني في دورتيه الثانية والثالثة. شغل منصب آخر رئيس وزراء في عهد رضا شاه وأول رئيس وزراء في عهد محمد رضا بهلوي، ولعب دورًا محوريًا في انتقال السلطة من القاجاريين إلى البهلويين، وكذلك في تسليم الحكم من رضا شاه إلى ابنه محمد رضا بهلوي . وللمزيد من المعلومات ينظر: علي رضا كريميان، نمونه امضاى اعضاى هيات دولت از ١٢٩٩ تا ١٣٢٠ش، مجلة "كَنجينه اسناد"، تهران، شماره ١٠،١١، تابستان وپاييز ١٣٧٢ش، ص ص٨٤ــــ٨٥؛ حسين فردوست، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي، جلد دوم، چاب هفتم، تهران، نشر اطلاعات، ١٣٧٤ش، ص ٨٢.

(٤٩) ينظر: دلال عباس وآخرون، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥٠) ينظر: محمد علي كاتوزيان، اقتصاد إيران السياسي، ترجمة: محمد رضا نفيس، طهران، دار نشر بابيروس، ١٣٦٦، ص١٧٦.

(٥١) عبد الهادي حائري، آنجه كذش، نقشى از نيم قرن نكابو، تهران، معين، ١٣٧٢، ص١٥.١٦.

(٥٢) تورج أتابكي، التحديث السلطوي: المجتمع والحكومة في عصر رضا شاه، ترجمة: مهدي حقيقت خواه، طهران، دار النشر ققنوس،١٤٨٥، ص٢٢٠.

(٥٣) مهدي صلاح، كشف الحجاب (الأرضية وردود الأفعال والنتائج)، طهران، دار نشر مؤسسة الدراسات والأبحاث السياسية، ١٣٨٤، ص١٠٣.

(٥٤) همان منبع، ص١٠٤.

(٥٥) وزارت فرهنك وارشاد إسلامي، منبع قبلي، ص٨٤.

(٥٦) همان منع، ص٨٤؛ مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٠١.

(٥٧) فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص١١٠.١١٤.

(٥٨) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص٩٣.

(٥٩) كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قد ولايت، منبع قبلي، ص٧٧؛ فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص١٢٩.١٣٠.

(٦٠) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٨.

(٦١) إن سبب الحادثة هو ترويج أمان الله أفغاني وزوجته لخلع الحجاب بين أهالي افغانستان ، فطردهم الشعب من وطنهم فغادروا بلادهم لاجئين الى ايران بناء لطلب رضا شاه. وللتفاصيل ينظر: محمد تقي بهلول، خاطرات سياسي بهلول يا فاجعة مسجد كوهرشاد، مؤسسة إمام صادق ع، تهران .

(٦٢) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٢.

(٦٣) همان منبع، ص١٣٣.

(٦٤) كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قد ولايت، منبع قبلي، ص٧٧؛ سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٩٠

(٦٥) كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قد ولايت، منبع قبلي، ص٢٢.٢٥؛ مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٦.

(٦٦) همان منبع، ص١٣٦.

(٦٧) إمام خميني، صحيفة نورن تهران، وزارت فرهنك وإرشاد إسلامي، ١٣٦٢، ج١٣، ص٦٨، ١٥١.١٥٢.

(٦٨) محمد حسين حسيني طهراني، وظيفة فرد سلمان در احياى حكومت اسلام، مشهد، علامة طباطبائى، ١٤١٠، ص ص٢٧.٣١.

(٦٩) محمد شريف رازى، آثار الحجة، قم، دار الكتاب، ١٣٣٢، ص٨٥.

(٧٠) فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص١٠٢؛ مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٣.

(٧١) همان منبع، ص١٣٢؛ فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص٨٦.

(٧٢) مهدي صلاح، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٧٣) فاطمة استاد ملك، منبع قبلي، ص١٠٦. ١٠٩.

(٧٤) سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٢٦.

(٧٥) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٦.

(٧٦) مهدي صلاح، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٧٧) سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٧٦ـــ٧٨؛ مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٦١؛ كره آورى تدوين مؤسسة فرهنكى قد ولايت، منبع قبلي، ص٩٣.

(٧٨) سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٧٩.

(٧٩) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٦٢؛ سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٧٩.

(٨٠) همان منبع، ص٨٢.٨٣.

(٨١) سعيد سليماني، منبع قبلي، ص٨٢.٨٣.

(٨٢) مهيمن نوري، منبع قبلي، ص١٣٨.